مجلة المعجمية - تونس

ع 7

1991

المعْجَـم والصـرف

بقلم : محمد رشاد الحمزاوي

1— 1 لم البحث في الصرف؟ لاسباب عدة منها ما هـو نظـري بحت ومنها ما له صلة بالاصوات بـاعتبـارهـا جـزءا منـه، ومنهـا مـا هـو متعلق بالتربية. ويصب كل ذلك في المعجم الذي يحتاج الى رؤيـة نظـريـة وتطبيقيـة عن الصرف ليستفيد منه سواء في مستوى إثراء رصيـده العـام والمصطلحي، أو في مستـوى تصريف المعـاني والـدلالات. والمعلـوم أن الصرف صيغـا واشتقاقا يلعب دورا مهما له صلة وثيقة بعلم الدلالـة وتنميـة قـدرات اللغـة الذاتية، كما له صلـة بـالمعجم من حيث التـوليـد اللفظي، واتسـاع حقـولـه المعجمية المختلفة والمتنوعة. فكيف هي حينئـذ حـال الصرف عنـدنـا قـديـما وحديثا؟

1 ـ 2 إن الاصوليين يعتبرونه ركيزة اللغة الاساسية، لأنـه، خـلافـا للنحو، يكون المميـز الغـالب الـذي يفـرق بين لغـة وأخـرى كـما يفـرق بين مجموعة من اللغات وغيرها من المجموعات الاخرى. ولقـد اعتمـد أولائك الأصوليون الصرف في محاولاتهم الرامية الى تصنيف اللغات في العالم ووفقـوا باعتبار خصائصه إلى أن يفرقوا مثلا بين مجموعة اللغات الساميـة ومجمـوعـة اللغات الهندوأوروبيـة. وبـالتـالي فـان الصرف يعبر حسب هـذا المنظـار عن أصل كل لغة وعن أصالتها وما يتميزان به من استقرار وما يطـرأ عليهـما من تطور وتغيير . فهو بصفة عامة العلم الذي يعنى بجوهر اللغـة ، «فـالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلام الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلـة»(1).

(1) ابن جني : المنصف، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ـ القاهرة 1954 ـ ج 1/4.

وعلى هذا الاساس فان دراسة اللغة ومعرفة خصائصها تستوجب بالضرورة دراسة جوهرها الثابت قبل مظهرها المتنقل «. . . وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو آن يبدأ بمعرفة التصريف، لان معرفة ذات الشيء ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة»[2]. وهذا ما تقره المناهج التربوية الحديثة والمعاجم المعاصرة.

1 ـ 3 إلا أن ذلك لم يكن كذلك في مستوى التأليف والتدريس في اللغة العربية ومصنفاتها المختصة. ويبدو أن ذلك عائد الى طبيعة الصرف ـ او التصريف ـ العويصة الصعبة، فتأخر وتقدم النحو «إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به، بعد، ليكون الارتياض في النحو موطّئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه، ومعانيه، وعلى تصرف الحال.» [3] وهذا رأي فيه نظر لان معرفة النحو لا تعين كثيرا على معرفة الصرف. ولعل هذا التخريج الذي اعتمده في التصور والتطبيق أغلب مصنفي كتب النحو والصرف من قدماء ومحدثين ناتج عن تصورهم الغامض لهذا العلم والى ضعف وسيلتهم الفنية والتربوية لتيسير دراسته؛ فضعف الطالب والمطلوب. فأفاد النحو من ذلك وطغى على الصرف. فنتج عنه تعريف ضعيف لمفهوم الصرف هو أقرب الى النحو منه الى الصرف. فمصطلح «صرف» في المعجم هو مصدر من صرف الشيء صرفا: رده عن وجهه، وصرف الأجير من العمل والغلام من المكتب: خلى سبيله؛ والمال: أنفقه، والنقد بمثله: بدله؛ والكلام: زيّنه؛ والشراب: لم يمزجه»[4].

1 ـ 4 على أننا نجد أن من معاني الصرف: الفضل أي النافلة، ويضيف لسان العرب: «وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين». [5] ويؤيد هذا الرأي معجم تاج العروس والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية الذي يقول: «والصرف عند النحاة تنوين يلحق الاسم الذي يجعلونه دليلا على تمكن

---

(2) نفس المصدر ص 4

(3) نفس المصدر ص 4 ـ 5

(4) ابن منظور: لسان العرب، مدخل صرف

(5) نفس المصدر

الاسم في باب الاسمية» [6] فيفهم من هذا أن معنى الصرف يفيد النحو، ذلك أن الاسم الذي يصرف او المنصرف هو الذي يخالف الاسم الذي لا ينصرف او غير المنصرف. ويفيدنا التهانوي بـ «أن المنصرف على صيغة الفاعل من الانصراف عند النحاة قسم من الاسم المُعرَب.» [7]. فالصرف مُرتبط بالاعراب أكثر مما هو مرتبط بالصرف كما نتصوره اليوم. أما ـ سيبويه فانّه يستعمل هذا المصطلح في «باب ما بنته العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتلّ الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم الا نظيره من غير بابه ـ وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل»[8].

1 ـ 5 إننا نلاحظ أن مفهوم الصرف ـ وقد سمّاه سيبويه وابن جني التصريف ـ لايزال مضطربا إن اعتبرنا أن سيبويه لا يضمن في هذا التعريف كل ابواب الصرف مثل الادغام والامالة والتفخيم الخ ـ فهو يفرق مثلا بين الأفعال الصحيحة والأفعال المعتلة، كما يفرق بين التصريف والفعل. ويدل على ذلك موقف السيرافي ـ شارح كتاب سيبويه ـ الذي سعى إلى أن يوضح مفهوم القضية ويدققها إذ يعرف التصريف بما يلي: «وإنما التصريف، فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادة والقلب للحروف التي رسمناها جوازا حتى تصير على مثال كلمة أخرى. والفعل تمثيلها بالكلمة ووزنها كقوله: إبن لي من «ضرب» مثل «جُلجُل»، فوزنا «جُلجل» بالفعل فوجدناه «فُعلُل» فقلنا «ضرُبُب» فتغير الضاد الى الضم وزيادة الباء، ونظم الحروف التي «ضرُبُب» على الحركات التي فيها هو التصريف والفعل هو تمثيله»[9].

2 ـ 1 ولقد نحا ابن جني نحوه حتى زمن المتأخرين من النحاة من أمثال ابن الحاجب في الشافية الذي يعرفه بقوله «التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»[10]وهذا هو اول تعريف

---

(6) المعجم الوسيط لمجمع القاهرة ـ ج 1 مدخل صرف

(7) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون ج 839/2

(8) سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج 242/4.

(9) السيرافي: عن مقدمة المنصف لابن جني ج 274/3.

(10) ابن الحاجب. الشافية، شرح الرضي، طبعة حجازي ـ ج 3/1

يخرج الصرف أو التصريف من باب الاعراب. ويمكن أن نعتبره تعريفا أقل شمولا من تعريف الرضي الذي يقول «التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة وما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة واعلال وادغام وإمالة وبما يعرض لآخرها مما ليس باعراب ولا بناء من الوقف وشبه ذلك»(11). وهو تعريف لا يختلف كثيرا عما جاء منه في المعجم الوسيط الذي وضعه مجمع اللغه العربية بالقاهرة، ومن مهمته إصلاح اللغة وبالخصوص صرفها لغايات تربوية أساسا. فلقد جاء في هذا المعجم «والصرف هو علم تعرف به أبنية الكلام واشتقاقه »(12) فلقد اختار المحدثون من العرب مصطلح «الصرف» لهذا العلم وسعوا الى تعريفه تعريفا صرفيا. ولعل أحسن تعريف للصرف هو أن نقول «**هو علم يهتم بأشكال الكلمات الأصول وما يطرأ عليها من عوامل صوتية وزيادات حرفية تغير تلك الأشكال وتولد منها بالاشتقاق صيغا وأوزانا جديدة لاداء معان ودلالات مقصودة في اللغة** »(13). ولاشك أن للصرف صلة بالنحو وعلم الدلالة يمكن الاعتناء بها فرعا من فروعه لاسيما في مستوى التربية والمعجم.

2 ـ 2 وهنا نلاحظ أن مختلف التعريفات وإن أصابت حسب درجات فإنها لم تطبق لذلك لاسيما في صلته بعلم الاصوات وماله من دور في تأدية مفهوم الصرف على المستوى التربوي. فلقد عزلته في التطبيق كذلك عن علم الأصوات. فلقد تعرض سيبويه للادغام والابدال وغير ذلك من العوامل الصوتية التي جاءت متفرقة ومبعثرة في كتابه ولم يربطها ربطا وثيقا بعلم الصرف الصرْف، مما دعا المازني في كتابه **التصريف** الى ترتيب هذه المادة وتنظيمها وتَبسيطَها. ولقد شرح ابن جني هذا الكتاب في مصنفه **المنصف** قائلا فيه وهو «من أنفس كتب التصريف وأسدِّها وأرصنها، عريقا في الايجاز والاختصار ، عاريا من الحشو والإكثار متخلصا من كزازَة ألفاظ المتقدمين، مرتفعًا عن تخليط كثير من المتأخرين»(14) إلاّ أن ترتيب المازني وشرح ابن

---

(11) الشريف الرضي: شرح كتاب الشافية السابق الذكر ج 1/1

(12) المعجم الوسيط ـ مادة صرف

(13) محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: بيروت 1989 ص 295 ـ 297.

(14) ابن جني: المنصف ج 1/5.

جني قد أهملا بدورهما علم الأصوات لاسيما وأن ابن جني مثله مثل سيبويه والمازني يعتبر أن علم الأصوات «فضل من فضول العربية وأكثر من يسأل عن الادغام والإمالة القراء للقرآن». وهذا مما جعل إبن جني يفصل علم الاصوات عن علم الصرف ويخصص له كتابا كاملا هو كتاب **سر صناعة الاعراب** مع ملاحظة التصاق مصطلح الاعراب بهذا العلم أيضا. أما الزمخشري فهو يحصره في كتابه **المفصل** في باب يدعى «المشترك». ولعل هذا المصطلح أكثر صوابا من غيره باعتبار التداخل القائم بين علم الأصوات وغيره من العلوم لاسيما الصرف.

2 ـ 3 ولقد طغت هذه النظرة على أغلب كتب الصرف الى العصور الحديثة. فعالجت مبادىء الصرف دون أن تركزها على عناصر صوتية، خالطة إياها بقضايا النحو، كما يشهد بذلك كتاب **الجمل** للزجاجي. ومن الغريب أن نلاحظ أن المعجميين العرب قد كادوا يشذون عن القاعدة العامة لانهم قد اعتنوا أكثر من الصرّفيين بعلم الأصوات. فأدرجوه اسوة بالخليل ابن أحمد في كتابه «العين» في مقدمات معاجمهم. فلم يتركه إلا قلة قليلة منهم من أمثال الجوهري في **معجم صحاح العربية** . ولقد أسهب ابن منظور في ذلك وكادت مقدماته للحروف أن تصبح معجما في حد ذاته إدراكا منه ومن غيره من المعجميين لدور الاصوات والحروف في ضبط الاصول وفي تصريف المعاني والدلالات مما تدل عليه النظريات المعجمية الحديثة والمدارس اللسانية التي تنتسب إليها. أما كتب الصرف العربية المتداولة فانها خلت من ذلك حتى من مداخل وجيزة تقدم ولو عرضا بسيطا عن مخارج الحروف وصفاتها وما ينتج عنها من ادغام وقلب وإعلال ومالها من أثر في الصيغ الصرفية ومعانيها.

2 ـ 4 ولاشك في أن مستوى المتعلم المبتدىء لا يؤهله لادراك تلك القضايا مما دعا كثيرا من المؤلفين الى الاعراض عن المسائل العويصة لاسباب تبدو لهم تربوية. وذلك موقف يمكن أن يكون مشروعا شريطة أن يعالج بطرق جديدة تحول دون الفراغ في هذا الشأن. فنلاحظ أن كتب الشرتوني الصرفية والنحوية الذائعة الصيت في العالم العربي لاسيما في المستوى الثانوي وحتى في المرحلة الاولى من التعليم العالي لا تهتم بهذا المظهر بل تقتصر على

مسائل مثل الاستثقال ـ وهو مفهوم صعب ـ دون أن تمثل له، وتتعرض للادغام عند الحديث عن الحروف الشمسية والقمرية وتحصره فيها ـ والمعروف أن للادغام وجوها عدة منها ما هو راسخ مطرد ومرتبط بمخارج الحروف وصفاتها، وليس له صلة بأداة التعريف «ال»، بل له صلة وثيقة بالأفعال المزيدة التي تعتبر مظهرا من مظاهر الصرف. فالاسنانيات تدغم في بعضها من ذلك التاء والدال في طردت وطرتُ وتدغم الذال في التاء فتقلبان بالتماثل دالا في اذتخر وادَّخر ـ

ولا تهتم تلك الكتب بظواهر صوتية صرفية أخرى مثل التفخيم الذي تقلب فيه التاء طاء بعد الصاد في اصتفى واصطفى ومثل أبواب أخرى تنقلب فيه يوْصِل الى يَصِل وبَيَع إلى باع وقَوَل الى قال وتصبح فيه فقع قرقع الخ.

2 ـ 5 فالطالب يدرس المادة اللغوية دون أن يعرف أصولها وأسباب تغيراتها الصرفية التي كثيرا ما تعوض بتفسيرات نحوية. فكتب الشرتوني مثلا لا تعرف الفعل الماضي بشكله الصرفي وما يطرأ على عينه من تحويلات مهمة بل تعرفه تعريفا نحويا ذاكرة أن «الماضي هو ما دل على حالة أو حدث في زمان قبل الذي أنت فيه نحو كَرُمَ وأخذ» ثم تعرفه تعريفا أسلوبيا أو معنويا قائلة: «يعيّن الماضي بالانشاء، «بعتُك الدار»، ويُعيّن للاستقبال متى تضمن طلبا «غفر الله لك». على أنه يقول في الأمر «صيغة يطلب بها إنشاء فعل في المستقبل مثل «اكتُبْ».

فإن أخذنا عين الفعل الماضي وتغيرها بالاعتبار وجدنا أن كتب الشرتوني وغيرها لا تسعى الى ربطها بعلم الاصوات الذي يمكّننا من إدراك كثير من الأحوال التي تقر قاعدة ثابتة للطالب من ذلك:

(أ) أن فعَلَ يفْعلُ يأتي مكسور العين في المضارع غالبا متى كانت عينه حرفا مانعا مثل الراء واللام فنقول جلس يجْلسُ وضرَب يضْربُ.

(ب) وأن فعَلَ يفْعَلُ يأتي مفتوح العين في المضارع إذا كانت عينه او لامه حرفا حلقيا فنقول ذهَبَ يذْهَبُ، وهَبَ يهَبُ، فتحَ يفْتَحُ، طرَحَ يطْرَحُ.

(ج) وأن الفعل المضاعف مثل مدّ وشدّ لا يكون فيه الادغام «وجوبا إذا كان الحرفان المتماثلان متحركين» كما جاء في كتب الشرتوني بل لوقوع النبر على المقطع الأول القصير، فيضعف حركة المقطع الثاني فيكون الادغام: مَدَدَ ، مَدّ. والملاحظة أن مفاهيم مثل النبر والمقطع ظلت مغبونة لقصور الكتابة العربية عن التمثيل لها. وتلك هنة كبيرة سعى المعجم الى التمثيل لها سواء بوصف التغيير بجملة كاملة لا تخلو أحيانا من الغموض مثلما هو الشأن في معجم صحاح الجوهري الذي يقول في: «والحُبّ: المحبة وكذلك الحبّ بالكسر. وحَبَه يَحِبه بالكسر فهو محبوب؛ حسبتُه أحسبُه بالضم... إذا عددته»، أو بالتمثيل لحركة عين المضارع بمطة توضع عليها الحركة المضارعة المعنية (ـــَـــُـــ). وفي كلتا الحالتين يكون المعجم العربي عاجزا عن التمثيل صوتيا للتغيرات الصرفية والصوتية كما هو الشأن في المعاجم الأوروبية التي تعتبر التعريف الصوتي أساسا من أسس التعريف اللغوي. فمتى سنفكر في وضع كتابة صرفية صوتية معجمية في معاجم العربية لأداء هذه الأصوات والتمثيل للكلمات الأعجمية التي تدخل العربية والنطق بها نطقا علميا صحيحا؟ (15).

3 ـ 1 الفعل المعتل والمزيد يضعان قضايا كثيرة لان علم الصرف العربي لم يأخذ بعين الاعتبار **مفهوم الصوت المركب** (16)(ـــَ وْ؛ ـــَ يْ) الذي يلعب دورا كبيرا في تغيرات تلك الأفعال. فالشرتوني عند حديثه عن الفعل المعتل يسكت عن حالات مثل وَصَلَ يَوْصِلُ ووُصِلَ يُوْصَلُ، وُعِدَ يُوْعَدُ. فلو أخذ بعين الاعتبار الصوت المركب لقال: لصوت العلة من الصوت المركب حالتان:

(أ) يسقط إذا كان الصوت السابق له ليس من جنسه: في يَوْصِلُ، الفتحة ليست من جنس الواو.

(ب) يُمَدّ إذا كان من جنس الصوت السابق له: في يُوصَلُ الضمة من جنس الواو.

---

(15) وسنعود الى هذه القضية في الحديث عن المعربات في مقاربتنا هذه.

(16) ويعبر عنه بالفرنسية بـ Diphtongue . ويبدو أن الصرفيين العرب قد اهملوا شأنه مثلما فعلوا بالنبر والمقطع ولم يمثلوا لهما باعتبار طبيعة الكتابة العربية المختزلة.

أما في شأن الفعل الاجوف فإن الشرتوني يفيدنا «تقلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما نحو قَام أصله قَوَمَ وباع أصله بَيَعَ » وهو تفسير لابأس به الا أنه شكلي أكثر منه صوتيا. فكان من المفيد أن يلاحظ أن حرف العلة الواقع بين صوتين متجانسين يسقط وتمدّ الحركتان المتجانستان فتصبحان حركة طويلة واحدة. ولاشك ان تطبيق هذه الملاحظة مرتبط مرة أخرى بطبيعة الكتابة العربية التي لا تمثل للصائتات او ما يسمى بأصوات اللين.

3 ـ 2 نسوق تباعا لما سبق أمثلة أخرى لغاية الذكر لا للحصر، فنلاحظ أن كتب الصرف في حديثها عن صيغة أفْعَل المزيدة تكاد تعتبر (أ) أصلا من الفعل وتعرف هذه الصيغة تعريفا نحويا فيقال إن الهمزة في هذه الصيغة للتعدية. وذلك ليس دائما صحيحا عندما نقول أقبل الليل، وأقفر المكان، وأسلم الرجلُ؛ ونبدي الملاحظة نفسها عندما يقال إنها تعني الدخول في الشيء مثل أصبح، وأمسى ولاشك أن معاني «أفعل»، وهي تنتسب الى النحو وعلم الدلالة أكثر منه الى علم الصرف، تحتاج الى دراسة ميدانية في القديم والحديث لتعريفها صرفيا، دون أن يمنع ذلك من تعريفها دلاليا، وهو الصق بالصرف، ثم نحويا للدلالة على التعدية إن كانت غالبة، ثم على اللزوم وله وجوه مهمة هي من مستلزمات النحو.

ومن الامثلة التي يتداخل فيها الصرف وعلم الدلالة والمعجم الوحدات المعجمية من أمثال عيد أعياد وعود أعواد، وريح رياح وروح أرواح. فهي كلها عائدة الى أصل واحد وهما «راح» أو «عاد» ـ فلا نجد ذكرا لجموعها تلك بالمعاجم على العموم[17]. وحتى في حالة وجودها لا نقف على مبرّر صوتيّ أو دلاليّ يساعد المتعلم على وجوه تلك الصيغ والجموع في المعجم باستثناء بعض التخريجات التي تنسب الى علم الكلام والمنطق اللذين استبدّا كثيرا بالصرف والنحو كما بين ذلك السيوطي في كتاب **الاقتراح**. ورأينا ان تلك الجموع وصيغها تعود إلى علم الدلالة والمعجم اللذين يعتمدان ذلك التخالف الصوتي والجمعي لتجنب الالتباس اولا ثم لتوليد معان ودلالات جديدة باعتبار أن حروف اللغة قليلة وأفكار الانسان

(17) اهتم بذلك ابن سيده في معجمه «المحكم» وهو على صواب.

كثيرة. وعلى هـذا الاسـاس فـإن **مبدأ التخـالف الصرفي** هو جـزء من مبـدإ **التقليب** الذي اعتمده الخليل بن احمد في كتاب العين للتدليل على طرق إثـراء رصيد المعجم العربي ولو نظريا.

3 ـ 3 وفي هذا السياق صيغ صرفية أخرى منها قضية أفعل التفضيـل مثلا التي تعرّفها كتب الشرتوني بما يلي «يبنى أفعل التفضيل من الثـلاثي على وزن أفعل. . . فلا يشتق من لون أو عيب او حلية او مبنيّ للمجهـول». إن هذا التعريف المزودج صرفيا ونحويا متعسّف على الاطلاق لانه ليس مربوطا بواقع اللغة الفصحى. فـالمتعلم يسمـع ويقـرأ: هـو أعطى من. . . وأشهـر من، وأصغر من. . وأجن من. . . وأزهى من. . . حتى أن بعضهم اشتقـه من الدخيل فقال هو أشْيَكُ من. . . وهذا شيك وهذا أشْيَكُ (Chic).

ولقد جاء في القرآن الكريم: ﴿وَمَن كَان في هذه أعْمَى فهوَ في الآخرة أعْمى وأضَلّ سبيلا﴾(18) فَضْلاً عن أن صيغة التفضيل في العـربيـة لا تـأتيَ دائما على وزن افعل بل لها صيغ أخرى في الخطاب العربي وكلامـه من ذلك: «تعالى»! «قاضي القضـاة»، و «أمير الأمـراء» الـخ وهي صيـغ واستعـمالات يرتبط فيها الصرف بعلم الدلالـة والمعجم مـرة أخـرى وفي منـاسبـات كثيرة للغاية نذكر منها على سبيل المثال مصادر الثلاثي غير القيـاسيـة التي تحشرهـا كتب الصرف والمعاجم متعاقبـة بـدون تمييـز بينهـا من ذلك أن معجم المنجد يذكر لنَصَحَ المصادر التـاليـة: نُصْحـا ونَصْحـا ونَصَاحَة ونصَاحَة ونصَاحيّة. ورأينا أن المصدرين الاساسيين هما نُصْحا ونَصحا. أما الباقي فهو ينتسب الى مقولات صرفية لاحقة استعملت استعمال المصدر. فنَصَاحـة كفَصَاحـة تـدل على صفة ونصَاحَة كتجارة تدل على حرفة ونصـاحيـة كمطـاطيـة تـدل على مصدر صناعي غايته التحديد. ولاشك أن عدم توفـر معجم تـاريخي عـربي يعد نقصا كبيرا. فلو كان موجودا لافدنا منه في شأن هذه المصادر اللاحقة.

3 ـ 4 أما المظهر الاخير الذي نورده في هذا السياق فهو غياب النحت والتعـريب من كتب الصرف العـربي وإن كـانت القضيتـان واردتين بنسب متفاوتـة في المعجم العـربي وفي كـلام العـرب وخطـابهم. يشهـد على الاول معجم **المقاييس** لابن فارس الذي خصّ للنحت والمنحوتات العربية بابا بعـد

(18) القرآن الكريم: سورة الاسراء 17/ الاية 72.

كل حرف من حروف المعجم مع شواهده الشعرية والنثرية العربية [19]. أما القضية الثانية فيشهد عليها معجم المعرب للجواليقي[20] الذي خصصه للمعربات في اللغة العربية وآدابها. ولاشك أن للصرف صلة متينة بالقضيتين المذكورتين هي على قدر قيمتها في اللغة وما لحقها من غبن، من ذلك أن ابن جني لا يتحرج مثلا في تفسير ليس تفسيرا غريبا بعيدا كل البعد عن الواقع اللغوي. فهو يقول في هذا الشأن «قال ابو عثمان، وأما ليس فأصلها لَيِسَ ولكنها أسكنت من نحو صَبَبَ البعير ولم يقلبوها لأنهم لم يريدوا أن يقَولوا فيها يفْعَلُ ولا شيئا من أمثلة الفعل فتركوها على حالها بمنزلة ليت» [21] ويؤيد ابن سيده ذلك قائلا: ليست كلمة نفي وهي فعل ماض وأصلها لَيِسَ بكسر الياء»[22] وهذا هو عين التعسف في التخريج لانّ ليس التي أصبحت فعلا في الاستعمال العربي وما له من خصائص هي كلمة منحوتة من «لا» و «أيس»، وذلك شأن ليت المركبة من «لا» و «أيت»، والكلمتان مترادفتان منفصلتان في العبرية: «لو إيش» و «لا إيت» (لا أحد، لا إنسان). وفي الحبشية أخت العربية التي ترد فيها ليس منفصلة الجزئين أيضا كما جاء في معجم تاج العروس للزبيدي الذي يقول «إئتني به من حيث أيْسُ ولا أيسُ (ولَيْسُ) أي من حيث هو ولا هو» [22].

وذلك شأن كلمة اللّهُمَّ المعربة الدخيلة على العربية من العبرية وهي اسم جمع لكلمة «إلاه» وجمعها بالياء والميم في العبرية. فيكون ذلك الجمع إلوهيمْ أي آلهة ـ ولقد فسرت وخرجت في الصرف العربي تخريجا متعسفا لا تقبله المعجمية الأصوليّة مما يفرض على علم الصرف العربي تعريفات وتفاسير لا تمت الى العلمية بسبب، ويمكن ان نقيس على ذلك في أمثلة عديدة أخرى، لو كان الصرف قاربها من بابي النحت والتعريب لزود العربية بوسائل علمية دقيقة ولافاد طلاب العربية بطبيعة لغتهم وشجاعتها على

---

(19) محمد رشاد الحمزاوي: نظرية النحت العربية المغبونة : حوليات الجامعة التونسية عدد 27 سنة 1988 ص. 31 ـ 49.

(20) محمد رشاد الحمزاوي: معجم المعرب للجواليقي : كراريس تونس عدد 139 ـ 140 ـ سنة 1987 ص 5 ـ 16.

(21) ابراهيم السامرائي: دراسات في اللغة ـ بغداد 1961 ـ انظر «ليس»

(22) نفس المصدر.

التعامل مع غيرها من اللغات. نستخلص من العينات السابقة أن الصرف العربي في خصام عميق وتداخل مضطرب مع عديد العلوم المتصلة به منها النحو وعلم الاصوات وعلم الدلالة والمعجمية والتربية ومناهجها الحديثة. فهو يحتاج الى نظرة نقدية شاملة ولا يمكن لمقاربتنا أن تحيط بجميع قضاياه التي تستوجب دراسة نظرية وميدانية شاملة تضبط مقولاته وتصف استعمالاتها المتعددة والمتطورة في القديم والحديث حتى يمكن لنا أن نعرفه تعريفا علميا كاملا يحيط بأهم خصائصه ومصطلحاته وبميادين استعمالاته وصلاته بالعلوم اللغوية الاخرى ويقيمه على مناهج تلقين وتربية يبررها خطاب العرب وكلامهم قديما وحديثا. فالصرف العربي يتطلب بنك معلومات حديثا يلم أطرافه ويجدده على مستوى واسع يتجاوز بكثير المحاولات الفردية او الجماعية المحدودة (23) لاصلاحه وذلك بغية مؤالفته مع ما يتطلبه الخطاب العربي الحديث ومعجمه(24) من مستلزمات علمية ومعجمية وتربوية.

محمد رشاد الحمزاوي

---

(23) محمد رشاد الحمزاوي: اعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ بيروت 1988 ص 297 ـ 346 حيث نؤرخ ونصف ونقيم مساعي مجمع اللغة العربية بالقاهرة الى اصلاح الصرف في سبيل اثراء المعجم العربي الحديث.

(24) للصرف في المعجم ومتنه قضايا عديدة تستحق الدراسة والتمحيص والتخصيص وأملنا ان نعود اليها كما نعود الى علوم اللغة الاخرى.